

فرصة المشرق

وسام عبد الله *

يستعمل الصينيون للتعبير عن كلمة أزمة مصطلحين يكتبان في كلمة واحدة «المخاطر والفرص»، والهدف هو التعبير عن أهمية الاستفادة من الأزمة التي، رغم ما تحمله من مخاطر وصعوبات، بالإمكان التأسيس والبناء من جديد. المشرق في لحظة تاريخية لجمع هذين المصطلحين على أرضه، في لحظة ينتظر أن يتقدم فيها خطوة واحدة ويستفيد من الفرصة التي يمر بها ضمن هذا المخاض الطويل والصعب، فرصة بخطوة واعية وليست نقلة نوعية ضمن عملية الصراع الوجودي التي يخوضها مع ذاته ومع القوى الإقليمية والدولية.

التساؤل الذي يطرح في هذه المرحلة من عمر دول المشرق، هل تستطيع الكيانات التي تم تحديدها وتقسيمها في اتفاقية ساكس - بيكو أن تستمر بالوجود والحياة؟ إن حدود الكيانات اهتزت بشكل كبير وقاس نتيجة اهتزاز الهويات المتناقضة التي تعيشها، فالهوية المصطنعة التي وضعت فيها خارج دورة حياتها الاقتصادية والاجتماعية جعلتها تدور على محور الهويات النظرية التي تبني على الشعارات والغرائز بعيداً عن الأرض والإنسان. فالقومية العربية التي كانت تبني أمة من المحيط إلى الخليج باحثة عن كل صوت يتحدث حرفاً عربياً لتضمه إليها، تلك القومية التي حملتها أحزاب وحركات مختلفة، لم تستطع إنتاج مجتمع، فوصول هذه الأحزاب إلى السلطة جعلها تصبح رهن المكاتب والمؤسسات، رغم أنها استطاعت، ولا تزال، أن تستقطب إلى أحزابها، إلا أنها فقدت زمام المبادرة في إمساك المجتمع والإنسان. فتكامل ضعف النظرية مع سلطة المكاتب أفسح المجال أمام الهويات الأخرى للدخول في قلب المجتمع وبقوة أكبر. ضعف القومية العربية قدم مساحة واسعة للفكر الديني بمختلف أشكاله للدخول وإمساك الأرض والسماء. انتشر الفكر الديني بشكل متسارع فهو كان موجوداً، ولكن الأنظمة الحاكمة فضلت أن تستخدم معه القوة والضغط، فما كان إلا أن شكل انفجاراً دموياً في وجهها، وكان الصراع الديني والعروبي ولكن بدل أن ينحصر أحد، ظهر الصراع الديني بين المذاهب والطوائف وخاصة الإسلامية التي وضعت الفكر الإسلامي في حالة من صراع داخلي أدى إلى عملية تشويه للدين بشكل كبير. ومن يتحمل تلك العملية ليس فقط «المتريسين» بالأمة الإسلامية، وإنما هم المسلمون أنفسهم، فحروب باردة تارة وساخنة تارة أخرى متكررة في كل عقد من الزمن. حروب الفتن بين المذاهب تطرح تساؤلاً في حدود الفكر الإسلامي، هل أصبح المسلمون بحاجة إلى معاهدة تشبه معاهدة «استيفاليا»، التي عقدت سنة 1648 في أوروبا، ووقفت حرب 30 سنة أدت إلى مقتل 30% من سكان القارة وأعدت رسم خارطة القارة من جديد على دماء الملايين؟ قد يختلف على التفاصيل في أسباب المعاهدة ولكن جوهرها هو وصول مسيحي أوروبا إلى الهاوية بعد حروب عشوائية بدأت دينية بين الكاثوليك والبروتستانت، وانتهت سياسية لتقاسم الأراضي والمقاطعات. إن الفتنة التي يراود تحقيقها بين المسلمين تبدأ كما بداية حرب 30 عاماً بهدف تحقيق نهاية تشبهها. إن مشكلة الهويات الدينية القائمة في المشرق هي قارئ النص ومرسله، فلم يعد هناك مرجعية دينية واحدة أو متعددة ولكن ضمن أحكام الدين، لقد أصبح كل صاحب مال وسلطة يرغب في فتوى تخدم مصالحه. شيخ قد يبني مؤسسة تعليمية دينية ويجذب له أتباعاً ويصبح مذهب قائماً بحد ذاته.

لقد أصبحت الفضائيات والمحاكم الشرعية وغيرها تشكل مرجعية خاصة، وهنا تشتت الرؤية وأصبحت حدود ساكس - بيكو «أرض جهاد»، وليكون الخطر ليس فقط على الأقليات وإنما على الأكثرية حين تدخل في تدمير جسدها ذاتياً.

على هذه الأرض التي تعيش أزمة الهويات من فوق، صراع ثروات من تحت. السيطرة على سواحل شرقي المتوسط بهدف امتلاك السلطة على حقول النفط والغاز المنتشرة من لواء الإسكندرون حتى قطاع غزة، هو الصراع الواضح من ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة إلى تواجد الاسطول الروسي في ميناء طرطوس، على مقربة من 14 حقلاً للنفط والغاز في المياه الإقليمية السورية. ومن صراع المياه إلى السيطرة على الأرض، ففي الشمال تبقى الأنظار نحو المناطق التي تتواجد فيها أغلبية كردية، والتي تعمل دول على تقسيمها وإعطائها حكماً ذاتياً بهدف السيطرة على ثرواتها الباطنية. إن الصراع على الاقتصاد يستتبع في كثير من التجارب الدخول في عملية تقسيم المناطق لتوزيع الثروات، إذ أثبتت الأحداث التاريخية المتلاحقة أهمية الجيوش في وحدة البلاد ومنع تقسيمها، وأثبتت أيضاً أن معظم المؤامرات تستهدف بالدرجة الأولى كيان الجيش، فأول خطوات تقسيم العراق كانت في استهداف الجيش العراقي إعادة بنائه على أسس طائفية ومذهبية. إن وحدة الجيوش العسكرية ضرورة في وحدة دول المشرق، وربما هي الأساس في استمرارها وتكاملها مع بعضها، فلا يكفي فقط أن يكون هناك تكامل نظري دون أن يكون هناك قوة تدعمه وتحميه.

إحدى الفرص المتاحة هي امتلاك السلطة على التربية والتعليم والذي يشكل تواصلاً مباشراً مع سلطات مختلفة من العائلة والدين والاقتصاد، إن من يملك السلطة على العقل يملك السلطة على المستقبل وتحديد توجهه، توجهاً علمانياً أو دينياً نحو المواطنة أو الفرية والعشائرية، نحو الدولة والتعددية السياسية أو الديكتاتورية والحكم المنفرد. إن حاجة المشرق لا تزال حاجة ما قبل الديمقراطية، فالى حين الوصول إلى مرحلة المواطنة وفهم الديمقراطية كعمل قافي اجتماعي اقتصادي فنحن بحاجة إلى قوة حازمة في موقفها وقرارها، قوة تمتلك المال والإعلام وتستطيع أن تلبي حاجات الشعب الفكرية وتكون لديه ثقة أنها تستطيع أن تؤمن له حاجاته اليومية من الأمن والغذاء والسير معه للوصول إلى التطور والابداع، فلا يمكن أن نطلب من شخص بحاجة لطعام أن يبدع علمياً وفكرياً. الاستفادة من الفرص المتاحة لا تكون عبر ندوات ومؤتمرات، إن الأزمة تضع المواطن والمجتمع أمام حوار وجدل مع ذاته وهويته، والمطلوب هو أن لا تكون عبارة عن ردة فعل فقط كما يحدث في مواقف جامعة الدول العربية، والتي استدعت موقفاً معارضاً من الكثيرين. إن الجدل الذي تعيشه هو جدل الدم والقتل والعنف وهو الذي حين يصل إلى ذروته إما أن ينفجر بشكل فوضوي ونهائي أو يدفع الجميع إلى الجلوس والحوار مرغمين نتيجة التعب من التاريخ والخوف من المستقبل. لم تعد الدولة القائمة في سوريا طبيعية قابلة لاستمرار بحالة طبيعية ضمن حدودها، فإما أن تدخل في دورة اجتماعية اقتصادية ثقافية متكاملة وفق عمل مؤسساتي واضح أو تذهب نحو تقسيم المقسم على أسس مذهبية وعشائرية متقاتلة، أما أن تبقى ضمن حدودها فهو موت سرير يعيد إنتاج أزماتها بشكل متلاحق.

* كاتب لبناني

لن نخدم في جيش احتلالكم

زهير اندراوس *

لكل من في رأسه عينان، على أن فلسطيني الداخل، الذين كانوا يعيشون تحت كنف الحكم العسكري، حتى العام 1966، رفضوا جميع أشكال التطبيع مع الدولة التي شردت السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني وارتكبت المجازر القذرة والبشعة لتحقيق هذا الهدف.

■ ■ ■

وفي هذه الأيام يطل علينا من حيث لا ندري الكاهن المغفور، جبرائيل نذاف، ويُنظّم مع عددٍ من الشخصيات الاعتبارية لدى المؤسسة الصهيونية اجتماعات ومؤتمرات تهدف إلى فتح الطريق أمام المسيحيين العرب للانخراط في جيش الاحتلال الإسرائيلي، هذه الخطوة المدانة وطنياً وأخلاقياً من قبل الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا في مناطق الـ 48 هي

ليس سرّاً أنّه منذ إقامة إسرائيل على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني في النكبة المشؤومة عام 1948، تُحاول المؤسسات الأمنية والسياسية في الدولة العبرية ترويض وتدجين الأقلية الفلسطينية في الداخل، مجيرة جميع الوسائل لتحقيق مخططاتها اللئيمة، والهادفة أولاً وأخيراً إلى سلبنا عن أمتنا العربية وعن شعبنا الفلسطيني. ولا تالو المؤسسة الإسرائيلية، على جميع أذرعها، جهداً في استخدام التهريب تارة، والترغيب مرّة أخرى، وتُطلق العنان لأجهزة الظلام، أي جهاز الأمن العام (الشاباك الإسرائيلي) وإخوانه، لإخراج هذه المخططات إلى حيّز التنفيذ، طبعاً بمساعدة العملاء العرب الذين باعوا ضميرهم ووجدانهم من أجل حفنة من المال أو وظيفة هنا أو هناك. وبالمناصفة، إسرائيل هي شاباك يملك دولة، وليست دولة تملك شاباك، على الرغم من ادعائها الكاذب، والذي لا ينطلي على أحد بأنها الديمقراطية الوحيدة في صحراء الديكتاتوريات العربية، ذلك أن هذه الدولة التي تصرف حوالى نصف ميزانيتها (48 بالمائة) على الأمن، هي دولة بجميع عنصريةها، وجميع فاشييةها، وجميع

باتت العنصرية رياضة وطنية يمارسها الإسرائيليون ببراعة يحسدون عليها

قنّاصيها، وبالديموقراطية التي يتمتع بها اليهود في هذه الدولة، تنكفي عندما يصل الأمر إلى أصحاب الأرض الأصليين، أي نحن، من كنا هنا قبلهم، وسنبقى هنا إلى أبد الأبدين.

■ ■ ■

ولا نكشف سرّاً نووياً إذا جزمنا بأن سياسة الحكومات المتعاقبة في هذه الدولة تعتمد على مبدأ فزق تشد، في كل ما يتعلّق بفلسطيني الداخل، وترفض جملة وتفصيلاً الاعتراف بنا كأقلية قومية، لأنّ الحركة الاستعمارية، الصهيونية، التي أقامت هذه الدولة عبر تسويق روايتها الكاذبة بأنّ فلسطين هي أرض بل شعب لشعب لا أرض، تنتهج سياسة خبيثة ترتكز على اعتبارنا عائلات وقبائل وطوائف ومذاهب، وما إلى ذلك من صفات لتقسيم المقسم وتجزئة الجزأ، ولكن نقولها بحذر شديد، إن الباحث الصهيوني، د. هبلل كوهين في كتابه «العرب الجيدون»، والذي اعتمد فيه على أرشيف جيش الاحتلال جزم قائلاً إن محاولات الشاباك الإسرائيلي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لأسرلة عرب الداخل، أو بالأحرى صهينتهم، باءت بالفشل، واصطدمت بصخرة الانتماء إلى الأمة العربية والشعب الفلسطيني، وهذا الاعتراف الصهيوني، شبه الرسمي، يؤكد

محمد العبد الله *

ثمانية عشر يوماً مرت ما بين كتاب التكليف وكتاب الاستقالة. حكومة سلطة رام الله المحتلة التي حملت الرقم 15 برئاسة رامي الحمد الله كانت الأقصر عمراً بين منخياتها. فقد قدم رئيسها استقالة حكومته التي عقدت جلسة وحيدة في التاسع من الشهر الحالي. عصر الخميس 20 يونيو/ حزيران، بعث الحمد الله بكتاب استقالته بواسطة رئيس ديوان الرئاسة مبرراً خطوته بسبب «تضارب الصلاحيات». منذ اللحظات الأولى لتشكيل الحكومة، كان واضحاً أن رئيسها سيكون «بلا أنياب» بعدما مرر تعيين نائبين له، (الخبير الاقتصادي محمد مصطفى وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية زياد أبو عمرو) يحرصان على أن تكون الحكومة كما صرح محمود عباس «حكومتي أنا وملتزمة ببرنامجي أنا». خاصة،

بعد التجربة التي عاشها رئيس السلطة مع سلام فياض. وبذلك يجدد عباس وسلطته مخالفة القانون الأساسي تحت بصر القوى السياسية المشتركة معه في اللجنة التنفيذية، إذ إن القانون الأساسي الفلسطيني ليس فيه مسمى نائب رئيس الوزراء، بينما تم إسناد المنصب في الحكومة الحالية لنائين! يبدو أن التوقيع على الاتفاقات الاقتصادية مع البنك الدولي كان الصاعق الذي فجر الأزمة وأخرجها للعلن بين الحمد الله ونائبه الاقتصادي. لكن عمق الأزمة الاقتصادية والسياسية وأساليب مواجهتها ليست مرتبطة بهذا الرئيس أو ذلك الوزير، بل هي ممتدة إلى قضايا جوهرية حملها اتفاق أوسلو الكارثي وملحقاته، لا يبدو وجود سلطة وحكومات «مسحوبة الصلاحيات» سوى أحد تحلياته. جاءت الأزمة السريعة بين مؤسستي «الرئاسة والحكومة» بعدما عاشت الحكومة الجديدة

حكومة وسلطة بدون صلاح

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ محررا التحرير: إيلي شلهوب، وظيفه
■ قاصده: اقتصاد: محمد زبيب ■ محليات: حسّ عليف ■ مجتمع: مهمي
■ زرافط ■ ثقافتنا: امه اندري

■ المحرر الفني: اميل منعم

■ رئيس مجلس الإدارة: ابراهيم الامين ■ الإدارة المالية: فادي خليل
■ الموارد البشرية: ريم اسماعيل

■ المكاتب: بيروت - فزنان - شارع دونان - سنتر كونورد - الطابق
■ السادس ■ تلفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب 5963/113
■ www.al-akhbar.com

■ الاعلانات: Tree Ad 03 / 252224_01 / 611115
■ التوزيع: شركة البواك 03 / 828381_01 / 666314_15

الخبير

تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير: المؤسس
جوزف سماحة
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير
انسب الحاج

رئيس التحرير: المدير المسؤول
إبراهيم الامين